المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العلاقات التركية – القطرية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان
اسم الكاتب: أ.م. فيصل شلال عباس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6670
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 04:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات التركية - القطرية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان

أ.م فيصل شلال عباس
جامعة بغداد/ كلية التربية للعلوم الصرفة – ابن الهيثم
faisal.sh@ihcoedu.uobaghdad.edu.iq

الملخص

شهدت العلاقات التركية– القطرية في عهد الرئيس أردوغان تطوراً كبيراً وصلت إلى مستوى التحالف الاستراتيجي لا سيما خلال السنوات الأخيرة ، وقد ساعد على تطور هذه العلاقات جملة من العوامل والمحددات أهمها عامل المصلحة الوطنية فلكلا الدولتين اعتبارات معينة دفعتها لتعزيز الحلف والشراكة الاستراتيجية مع الدولة أخرى ، فضلاً عن العلاقات الشخصية التي تربط قيادتا الدولتين ، وقد شكلت المواقف المتطابقة لكل من تركية وقطر اتجاه القضية الفلسطينية و أحداث " الربيع العربي" من تونس إلى مصر ومروراً بسورية وليبيا واليمن بالإضافة إلى الموقف التركي الداعم لقطر أثناء الأزمة الخليجية عام ٢٠١٧، دافعاً جديداً لتطور العلاقات التركية– القطرية ، ومن المتوقع استمرار العلاقات البينية بين الدولتين وتطورها مستقبلاً ، لاعتبارات عديدة أهمها استقرار نظام الحكم في كل من تركية وقطر، و مسار التهدئة و المصالحات التي شهدتها المنطقة مؤخراً.

الكلمات المفتاحية: العلاقات التركية، قطر، أردوغان، التحالف الاستراتيجي، المصلحة الوطنية .

تاريخ الاستلام: ١٩/ ٣ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ٢ / ٥ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٦ /٢٠٢٤

Turkish-Qatari relations during the era of President Recep Tayyip Erdogan

Assistant prof.Dr Faisal Shalal Abbas
University of Baghdad/ College of Education for Pure Sciences - Ibn al-Haytham
faisal.sh@ihcoedu.uobaghdad.edu.iq

Abstract

During the era of President Erdogan, Turkish-Qatari relations witnessed great development and reached the level of a strategic alliance, especially during recent years. The development of these relations was helped by a number of factors and determinants, the most important of which is the national interest factor. Both countries have certain considerations that prompted them to strengthen the alliance and strategic partnership with the other country, as well as About the personal relations that bind the

leaderships of the two countries. The identical positions of both Turkey and Qatar towards the Palestinian issue and the events of the "Arab Spring" from Tunisia to Egypt and through Syria, Libya and Yemen, in addition to the Turkish position in support of Qatar during the Gulf crisis in 2017, constituted a new impetus for the development of Turkish relations. - Qatar Airways, and it is expected that the bilateral relations between the two countries will continue and develop in the future, due to many considerations, the most important of which is the stability of the ruling regime in both Turkey and Qatar, and the path of calm and reconciliations that the region has witnessed recently.

Keywords: Turkish relations, Qatar, Erdogan, strategic alliance, national interest.

المقدمة:

تبنت تركية في عهد حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان سياسة العمق الاستراتيجي، ومبدأ العثمانية الجديدة، و هو ما دفع تركية إلى تعزيز دورها في محيطها الاقليمي المتمثل في منطقة الشرق الأوسط، و انتهاج سياسة "صفر مشاكل (ثلجي ٢٠١٠، ٦١٢) مع جيرانها. وانطلاقاً من هذه المبادئ عملت تركية على تعزيز الروابط الإقليمية مع الدول العربية، كما عملت على إيجاد تحالفات وصداقات في الشرق الأوسط، كان من أهمها التحالف مع دولة قطر، والتي على الرغم من صغر حجمها، وقلة عدد سكانها، فإنها تمتلك ثروة هائلة من الطاقة، وآلة إعلامية كبيرة ودبلوماسية مؤثرة؛ أهلتها للعب أدوار مهمة في الشرق الأوسط ، وقد كان للمتغيرات المحلية و الاقليمية أثرٌ كبيرٌ على مسار العلاقات التركية– القطرية، حيث جمعتهما مواقف متشابهة نحو ثورات "الربيع العربي "، ودعم حركات الإسلام السياسي، وبحدوث الأزمة القطرية أصبحت العلاقات أشد قوة سواء أكانت السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، وعُقِدت بينهما عدة اتفاقيات مهمة ساهمت بشكل مباشر في تطوير العلاقات الثنائية، وعلى الرغم من العديد من التحديات التي واجهت هذه العلاقات ظل التحالف بين الدولتين قائماً ، في ضوء ما تقدم يتناول هذا البحث طبيعة العلاقات التركية – القطرية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان ومستقبلها في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على طبيعة العلاقات التركية – القطرية في عهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ، ومعرفة الدوافع التي انطلقت منها كلتا الدولتين في سعيهما لبناء تحالف استراتيجي قوي بينهما ، بالإضافة إلى توضيح أثر مختلف المتغيرات والقضايا المحلية والخارجية على مسار تطور العلاقات بين الدولتين ، فضلاً عن استشراق مستقبل

العلاقات التركية – القطرية في ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية. حيث تشكل العلاقات التركية–القطرية نموذجاً للتحالفات الراسخة في ميدان العلاقات الدولية رغم الاختلاف في شكل أنظمة الحكم والحجم بين الدولتين، فقد ثبت هذا التحالف رغم كل التحديات التي واجهت الدولتين لا سيما الأزمة القطرية عام ٢٠١٧، وقد كان للاعتبارات السابقة دور هام في اختيار هذا الموضوع.

اشكالية البحث :

تمثل العلاقات القطرية–التركية تجربة مميزة في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كونها حققت مكاسب معتبرة للجانبين وبلغت مدى كبيراً في الدفع بعجلة التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي. هذا الواقع عزز من قوة البلدين على الصعيدين، الإقليمي والدولي، لا سيما في ظل الظروف الحساسة التي مرت بها المنطقة منذ عام ٢٠١١ ، انطلاقاً من ذلك فإن اشكالية هذه الدراسة تكمن في توضيح الأسباب والدوافع الحقيقة التي جعلت العلاقات التركية القطرية تتخذ طابعاً تحالفياً في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان ، ومدى إمكانية استمرار هذه العلاقات بهذا الزخم الذي هي عليه في المستقبل، وذلك من خلال الاجابة على الأسئلة الآتية:

لماذا اتخذت العلاقات التركية– القطرية هذا الطابع التحالفي في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان؟

كيف أثرت القضايا الاقليمية في المنطقة على العلاقات التركية– القطرية ؟

ما هي أبرز التحديات التي واجهت العلاقات التركية– القطرية؟

ما هو مستقبل العلاقات التركية– القطرية في ظل المتغيرات المحلية والخارجية ؟.

فرضية البحث :

يقوم هذا البحث على فرضية رئيسية مفادها أن العلاقات التركية– القطرية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان هي علاقات تحالف استراتيجي مبنية على أساس المصلحة الوطنية و تدعمها العلاقات الشخصية بين الرئيس التركي والأمير القطري، ومن المتوقع استمرار هذه العلاقات وتطورها مستقبلاً.

منهجية البحث :

تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي كونهما المنهجين الأقدر على مساعدتنا في اتمام هذا البحث ، حيث نستطيع بواسطته توصيف المعطيات والمعلومات المتعلقة بجميع أبعاد ومظاهر العلاقات التركية– القطرية ، فضلاً عن دراسة الأسباب والعوامل التي جعلت علاقات الدولتين بهذا المستوى من التطور ، ومن ثم تحليل هذه المعلومات والمعطيات بغية الوصول إلى نتائج موضوعية حول هذا البحث. حيث تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية وهي :

المبحث الأول : محددات تطور العلاقات التركية– القطرية و أبعادها المتعددة

أولاً : محددات تطور العلاقات التركية– القطرية في عهد الرئيس أردوغان :

١– تزايد الاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط ، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وتبنيه سياسة "العمق الاستراتيجي" ، وحرص قيادات الحزب وعلى رأسهم "رجب طيب أردوغان" *و "أحمد أوغلو" * على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة نوعياً لسياسة تركية وعلاقاتها الخارجية في الدوائر المختلفة، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية، وعزز من هذا الاهتمام ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال هذه الفترة، لاسيما القوة الاقتصادية حيث نجحت تركية في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصاديات المنطقة والسادسة عشرة على المستوى العالمي، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة أو أزمة البرنامج النووي الإيراني أو طرح تركية كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة وغيرها من القضايا(الرحاحلة ٢٠١٤ ، ٢٤).

٢– التكامل الاقتصادي بين تركية وقطر، حيث تعدُّ قطر من أكبر مصدري الغاز الطبيعي في العالم، بينما تركية من أكبر مستورديه، وهو ما شكل فرصة للتكامل بين الدولتين، كما تمتلك تركية الخبرات والموارد البشرية، بينما تمتلك قطر الموارد المالية، وقد شكلت تركية بيئة استثمارية مهمة للاستثمارات القطرية الرسمية والخاصة في القطاعات المختلفة العقارية والمالية وغيرهما، كما فتحت قطر الباب للشركات التركية للاستثمار في قطر، لاسيما في قطاع البنية التحتية (عبد الكريم ٢٠٢١ ،٥٩). ومن جهة أخرى فخيبة أمل تركية نتيجة عدم قبولها في عضوية الاتحاد الأوربي، أفقدها أمل انفتاح السوق الأوربية المشتركة أمام تجارتها وإنتاجها الصناعي والزراعي، وخاصة بعد أنشاء خزانات وسدود مياه عملاقة والشروع في مشاريع الأناضول الزراعية الضخمة، والتي أدت إلى زيادة الانتاج الزراعي عن حاجة السوق التركية المحلية، وهو ما دفع أنقرة إلى الانفتاح على الدول العربية فالأسواق العربية المُستهلِكة تُعتبر البديل الأفضل لتصريف المنتجات، لحاجتها إليها أولا ولقربها منها جغرافيا ثانياً ، و لوفرة الأموال العربية ثالثاً(الحمد ٢٠٢٠ ، ٥).

٣– الصداقة الشخصية بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وابنه الأمير تميم بن حمد آل ثاني، وقدرتهم على التأثير بشكل كبير في صناعة السياسة الخارجية لبلديهما بحكم الصلاحيات الدستورية من ناحية ، وقدراتهم

الشخصية من ناحية أخرى(عبد الجليل ٢٠١٤، ٨) ؛ فالرئيس رجب طيب أردوغان تولى رئاسة الوزراء بين العامين ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠١٤ ، ثم رئاسة الجمهورية من عام ٢٠١٤ وحتى الآن ، وقد نجح في تحويل النظام السياسي في البلاد إلى نظام رئاسي عام ٢٠١٨ وانتخب كأول رئيس للجمهورية بعد هذا التحول، خلال هذه الفترة الممتدة كان لأردوغان الدور الرئيس في صناعة القرار، وصياغة سياسات البلاد وتوجهاتها الداخلية والخارجية، وقد استند في ذلك إلى شعبيته الكبيرة في الداخل، وقدرته على الخطابة وإقناع الجماهير وخبرته المتراكمة حيث تولى العديد من المناصب الحزبية والحكومية(الشيخ عيد ٢٠٢١ ، ٧١) .

٤- حاجة قطر الماسة لحليف إقليمي، فقطر بلد صغير من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان، وشبه جزيرة تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي وتفتقر للعمق الجغرافي، فهي محصورة بين عملاقين متصارعين؛ الجمهورية الإسلامية الإيرانية في شرق الخليج والمملكة السعودية في غربه، وقد تكشَّف لقطر في العديد من الأزمات خطورة الاعتماد على حليفتها الولايات المتحدة وحدها، لذا سعت للتوازن في علاقاتها الإقليمية، ففي مقابل دول الخليج الكبيرة كالسعودية والإمارات تحتاج إلى شريك إقليمي كبير كتركية، فلم تنس القيادة القطرية محاولة الإطاحة بالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني عام ١٩٩٦ م، كما أكد قرار سحب السفراء، عام ٢٠١٤ م، وحصار قطر، عام ٢٠١٧ م، صحة توجه قطر نحو تركية، كشراكة استراتيجية تدعم الشراكة مع الولايات المتحدة الأميركية(عبد المولى ٢٠٢٠، ١٩٤).

ويشكل اختيار قطر لتركية خيارًا عقلانيًّا؛ فهي لا تعد شراكة مع أجنبي يمكن الاعتراض عليه دينيًّا عند بعض الجهات الداخلية، بل هي قوة مسلمة لا تثير حساسيات من هذا الجانب، وهي في ذات الوقت لا تثير معارضة غربية؛ كونها عضوًا في حلف الناتو، من جانب آخر تركية قوة يمكن الاعتماد عليها؛ لأنها متقدمة عسكريًّا واقتصاديًّا، كما أن الحاجة لها تزداد مع سعي الإدارة الأميركية للتخفيف من الأعباء الخارجية، وتحميل جزء منها لحلفائها الإقليميين، كما أن تركية شريك يلقى قبولً لدى دول خليجية أخرى لحفظ الاستقرار والأمن فيها، خصوصًا مع توسع النفوذ الإيراني في المنطقة.

٥- حاجة تركية إلى شريك إقليمي موثوق يتقاطع معها في رؤيتها للشرق الأوسط وقضاياه؛ لإسناد سياستها الخارجية، ولما كانت قطر تمتلك هذه الرؤية، وتشترك مع تركية في موقفها من القوى الفاعلة في الإقليم، بالإضافة إلى قدراتها المالية الكبيرة وسياستها

الخارجية المستقلة عن جاراتها الخليجية؛ كانت الخيار الأنسب للشراكة الاستراتيجية، وقد أثبتت الأزمات التي تعرضت لها تركية لاحقًا صوابية قرارها ومن ذلك: مساندة قطر لها في أزماتها الاقتصادية، ودعم العملة التركية المحلية بعد تراجعها الكبير أمام العملات الأجنبية خصوصًا في عامي ٢٠٢٠– ٢٠١٨ كذلك التعريف بسياسات ومواقف تركية لدى الجمهور العربي عبر أدواتها الإعلامية الكبيرة، وفي مقدمتها شبكة الجزيرة الإعلامية.

ثانياً أبعاد العلاقات التركية – القطرية :

١– البعد السياسي:

أدرك صناع القرار في كل من تركية وقطر أهمية تطوير العلاقات الثنائية على المستويات كافة؛ لتحقيق التكامل بينهما، وللتعاون في الملفات الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، لذلك شهدت الأعوام السابقة زخمًا غير مسبوق بين الجانبين، عبر مأسسة العلاقة بإنشاء لجنة استراتيجية عليا تشرف على المجالات كافة في العلاقات الثنائية، وهذا ما أكده تصريح السفير القطري في تركية سالم بن مبارك آل شافي: "ما أنجزناه بعد العام ٢٠١٣ م على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين يفوق كل ما أنجز سابقاً" (ال شافي ٢٠١٥، ١٨).

وحول أسباب تطور العلاقات الثنائية بين تركية وقطر، أكد أحمد داود أوغلو رئيس وزراء تركية السابق أن الجانبين يتمتعان بعلاقات ممتازة وقوية في المجالات كافة، ويمتلكان رؤية مشتركة حيال القضايا كافة في المنطقة، وأن ذلك أحد أهم الأسباب التي تقف وراء تطور العلاقات بصورة سريعة وعميقة في السنوات الأخيرة (عثمان ٢٠١٦).

وكحصيلة للتعاون التركي–القطري منذ أواخر عام ٢٠١٤ م وخلال السنوات التالية عقد زعيما البلدين ٢٨ قمة، وست اجتماعات للجنة الاستراتيجية العليا، وعشرات الاجتماعات التحضيرية بين الوزراء والمسؤولين من البلدين، نتج عن هذه اللقاءات توقيع أكثر من ٦٠ اتفاقية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية وغيرها ، وقد ساهم تشكيل اللجنة الاستراتيجية العليا بنقل العلاقات بين الدولتين إلى مرحلة تحالف حقيقي قائم على أساس شراكة سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية وثقافية(ال شافي ٢٠١٥ ، ١٨).

وقد حافظت تركية وقطر على علاقات وثيقة، مستقرة، ومتنامية على كافة الأصعدة رغم التحولات الهائلة في طبيعة العلاقات بين الدول إقليمياً وعالمياً، وقد بذلت قيادة الدولتين جهداً بارزاً من أجل تعزيز ودفع العلاقات الثنائية منذ عام ٢٠١٤، وهو ما فتح الباب نحو تعزيز الشراكة الثنائية على المستوى الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والعسكري (كوكصو ٢٠٢٢، ٤).

٢- البعد الاقتصادي :

كان الملف الاقتصادي ضمن المسارات الأساسية في التعاون بين تركية وقطر، وشهد تطوراً لافتاً لا سيما بعد أزمة حصار قطر عام ٢٠١٧ حيث زاد حجم التبادل التجاري، وتدفقت الاستثمارات من جانب رجال الأعمال القطريين وفي كافة المجالات إلى دولة تركية، و بالمقابل دخل رجال الأعمال الأتراك للسوق القطرية عبر شركات الإنشاءات وقطاع الضيافة وشركات التصدير وقطاع الأغذية واللوجستيات والتكنولوجيا والصناعات الدفاعية والإعلام.

كما وقعت الدولتان العديد من الاتفاقيات في مجال الطاقة، والبنية التحتية، والتصنيع، والمعدات العسكرية والسياحة، و قد أسهمت الشركات التركية بشكل ملحوظ في نهضة البنية التحتية التي تعرفها قطر خلال هذه السنوات، وقدمت هذه الشركات مساعدات لوجستية وصناعية في مجال الإنشاءات و الطرق و المترو إضافة إلى أنابيب النفط والغاز ومصانع البتروكيماويات. و خلال السنوات العشر الماضية ، استطاعت تركية جذب ٢٠مليار دولار من الاستثمارات القطرية؛ حيث تقع قطر في المرتبة الثالثة بين الدول المستثمرة في تركية، وتستهدف الاستثمارات القطرية مجالات مختلفة في مقدمتها القطاع المصرفي التركي، وقطاع الطاقة، والتصنيع، والسياحة، والعقارات، إضافة إلى قطاع الزراعة(محمود ٢٠١٨، ٣).

وفي عام ٢٠٢٠ ، جرى توقيع عشر اتفاقيات في مجالات اقتصادية واستثمارية، أهمها شراء قطر ١٠ في المئة من أسهم بورصة إسطنبول، فضلاً عن توقيع مذكّرة تفاهم للاستثمار المشترك في "مشروع القرن الذهبي صُنع في إسطنبول " ، ونَقْل حصص مشغلي موانئ أنطاليا في الشرق الأوسط من الموانئ العالمية التركية إلى موانئ قطر، إضافةً إلى توقيع مذكّرة تفاهم لأنشطة الترويج المشترك بين وزارة التجارة التركية وإدارة المناطق الحرة في قطر، والتوصل إلى اتفاق آخر بشأن إنشاء لجنة تجارية مشتركة بين البلدين. وتم كذلك توقيع العديد من مذكرات التفاهم لإدارة المياه، وتحسين التعاون الاقتصادي والنقدي، والخدمات الأسرية والاجتماعية، وقد ارتفع التبادل التجاري بين البلدين بنسبة ٦ في المئة في عام ٢٠٢٠ ، ليصل إلى ١,٦ مليار دولار. وبلغت استثمارات قطر في تركية ٢٢ مليار دولار وفي هذا السياق، تعمل في قطر ٥٣٣ شركة تركية في مشاريع إنشائية تصل قيمتها إلى ١٨,٥ مليار دولار، في حين تعمل ١٧٩ شركة قطرية في تركية(البسوس ٢٠٢١، ٣) .

وفي ظل العلاقات المتطورة بين البلدين، أصبحت تركية من أكثر الدول الجاذبة للاستثمارات القطرية في عدة مجالات حيث تشير الإحصاءات أن هناك "ما يزيد عن ٧٠٠ شركة تركية تعمل في قطر في مختلف القطاعات، بجانب ٢٠٠ شركة قطرية تعمل في مجموعة واسعة من

القطاعات في تركية". وفي هذا السياق زادت استثمارات قطر المباشرة في تركية بشكل كبير، بـ٣٣,٢ مليار دولار، بينما بلغت قيمة المشاريع التي نفذتها شركات الانشاءات التركية في البنية التحتية في قطر ٢٢ مليار دولار أمريكي منذ تأسيس اللجنة الاستراتيجية العليا التركية القطرية وتسعى أنقرة إلى تحسين تعاونها في قطاع الطاقة مع الدوحة، أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم (يوسف ٢٠٢٢).

كما تعتبر تركية أحد أهم الشركاء التجاريين لقطر، وقد شهد حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العام ٢٠٢٢، نموا بـ ١٨ بالمئة، ليبلغ ٨ مليارات ريال قطري، مقابل ٦,٨ مليار ريال خلال العام ٢٠٢١، كما أن لجهاز قطر للاستثمار ثلاثة مشاريع ضخمة في تركية، وتعتبر قطر أحد أكبر المستثمرين الأجانب في تركية، وقد سجل القطاع الخاص القطري في السنوات الأخيرة حضورا مشهودا في عدد من المجالات الاستثمارية التركية كالعقارات والمقاولات والسياحة والتصنيع والإعلام والتمويل والصحة، كما شهدت الفترة الأخيرة اتجاه الاستثمارات القطرية إلى مجال الموانئ، والقطاع التكنولوجي، وبلغ إجمالي قيمة هذه الاستثمارات ما يقرب من ٣٣ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٠ (بلس ٢٠٢٣).

٣- البعد العسكري – الأمني :

تربط قطر والجمهورية التركية علاقات خاصة في المجال العسكري؛ إذ تم توقيع عدة اتفاقيات ذات بعد عسكري عقب إنشاء اللجنة الاستراتيجية العليا بين الدولتين عام ٢٠١٤ ، خاصة في مجال التدريبات والمناورات، وتزويد القوات المسلحة القطرية بالمعدات والخبراء العسكريين . ويهدف التعاون المشترك إلى تعزيز الأمن والسلام في منطقة الخليج العربي، ويبدو أن التعاون العسكري هو العمود الفقري للعلاقات بين البلدين؛ إذ أدى إلى زيادة الاعتماد المتبادل وتعزيز العلاقات في مجالات مختلفة اقتصادية وسياسية وثقافية.

وفي اطار العلاقات العسكرية بين الدولتين و قّعت قطر وتركية أهم اتفاقية دفاعية بينهما في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ ، وشكّلت هذه الاتفاقية الأساس القانوني لإنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر، وكان البند المتعلق بالتعهد الدفاعي هو الأكثر أهمية في الاتفاقية، حيث تعهدت تركية بأنها ستقدم المساعدة العسكرية إلى أقصى حد ممكن في حالة حدوث عدوان مسلح ضد قطر، في حين أنّ قطر ستقدّم المساعدة الاقتصادية لتركية في حال حدوث أزمات(الحاج ٢٠١٧). وقد مثلت هذه الاتفاقية تكريسًا لمسار التعاون العسكري بين الدولتين وبموجبها، جرى افتتاح القاعدة العسكرية التركية في قطر" قاعدة طارق بن زياد" ، والقيام بتدريبات عسكرية مشتركة، ونشر قوات تركية على الأراضي القطرية. وتندرج هذه الاتفاقية الدفاعية ضمن مساعي دولة قطر لتطوير

مؤسستها العسكرية وتدريب وتأهيل كوادرها، وتطوير قدرات القوات المسلحة القطرية. كما يعزز إنشاء هذه القاعدة مسار التعاون الاستراتيجي بين البلدين، كما وتعكس هذه الاتفاقية رؤية صانع القرار التركي أنّ استهداف قطر جزء من منظومة أكبر تستهدف تركية، خاصة مع تقارب البلدين في المواقف السياسية المتصلة بعدة قضايا إقليمية

وقد تعززت الشراكة بين قطر وتركية بعد ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ في مواجهة محاولات عزل قطر من دول الحصار؛ إذ اتخذت تركية إجراءات فورية متمثّلة في إرسال قوات إلى قطر، وقد صادّق البرلمان التركي، في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ على الاتفاقيةَ الدفاعية واعتمدها الرئيس التركي، بعد يومين من تحركات سعودية – إماراتية – بحرينية – مصرية تهدف إلى عزل قطر ومحاصرتها ، ويُقدر عدد القوات التركية المتواجدة على الأراضي القطرية بنحو ٥٠٠٠ جندي. و قد حافظت قطر وتركية على التزامهما بتعزيز العلاقات العسكرية والدفاعية بينهما، على الرغم من الإنذار الذي أصدرته دول مجلس التعاون الأخرى والذي يطالب بإنهاء التعاون العسكري القطري مع تركية وسحب القوات التركية من دولة قطر(قبلان ٢٠١٧، ٤٣).

والحقيقة أنّ الموقف التركي تخطّى فكرة الدعم السياسي إلى منطق التضامن والحماية، وهو يتوافق مع مضمون اتفاقيات الدفاع الموقّعة والقاعدة العسكرية، وقد أكدت التصريحات الرسمية التركية أن تركية لن تترك قطر وحدها، وأنها لن تسمح بفرض العزلة عليها، مع إدراك تامّ مفاده أن بعض الدول في الخليج لن تكون سعيدة بالوجود العسكري التركي، على الرغم من أن جاهزية القاعدة لاستقبال قوات تركية كبيرة تحتاج إلى مزيد من الوقت، خاصة مع انتقال القاعدة من مهمات التدريب والتحديث إلى مهمات الدعم والدفاع.

وما يعزز مبدأ الدفاع المشترك بين البلدين تصريح الرئيس التركي بأنّ أَمْن قطر لا ينفصل عن أمن تركية، واصفًا القاعدة العسكرية التركية في قطر بأنها «رمز للأخوة والصداقة والتضامن والصدق. وكان أردوغان قد أصدر في عام ٢٠١٨ قرارًا رئاسيًّا متعلقًا بخصخصة أكبر مصنع لصيانة الدبابات القتالية في تركية ليصبح مشروعًا تركية – قطريًّا مشتركًا يصنع المركبات العسكرية، وتمتلك قطر نسبة ٤٩,٩ في المئة منه. وفي سياق التعاون العسكري بين الدولتين وقّعت شركات الدفاع التركية اتفاقيات واسعة النطاق لتسليم المعدات العسكرية إلى قطر، وهي تشمل طائرات تركية بدون طيار، وأنظمة ومعدات لمحطات التحكم الأرضية، إضافةً إلى جهاز محاكاة للتدريب على الطائرات بدون طيار، ومركبات قتالية تكتيكية مدرعة، ودبابات، وسفن حربية تدريبية، وتضمّنت الاتفاقيات، أيضًا، تدريب أفراد القوات المسلحة القطرية، وتقديم الدعم اللوجستي والفني.

المبحث الثاني: تداعيات قضايا وأزمات المنطقة على العلاقات التركية– القطرية

أولاً : القضية الفلسطينية :

تتطابق مواقف كل من تركية وقطر تجاه كل الثوابت الفلسطينية، وفي مقدمتها القدس؛ كونها ملكا للمسلمين، وعاصمة لفلسطين، وحق العودة للفلسطينيين لديارهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨ م، وتجريم الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وفي سبيل ذلك يحمل البلدان الحق الفلسطيني، ويدافعان عنه في كل المحافل الدولية(شراب ٢٠١٤، ١٢٧).

وخلافًا للموقف الأميركي والأوروبي الذي ينظر للمقاومة الفلسطينية بأنها إرهاب وتطرف، تعترف تركية وكذلك قطر بحق المقاومة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، كما أن جزءًا مهمًّا من قيادة حركة حماس يقيم في الأراضي القطرية، بينما تستضيف تركية عددًا آخر منهم، كما لا تعدُّ أنقرة والدوحة حركة حماس حركة "إرهابية"، ويسمح البلدان لحماس بممارسة نشاطها السياسي والإعلامي على أراضيهما، هذه المواقف المتطابقة من القضية الفلسطينية ألقت بظلالها على العلاقات التركية –القطرية وساهمت في تطورها.

ثانياً : أزمات " الربيع العربي" :

عندما بدأت أحداث "الربيع العربي " ، أخذت تركية تنتهج سياسة مغايرة لنظرية "تصفير المشكلات " ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية التي اعتمدتها لسنوات عديدة ، وعوضاً عن أخذت تنتهج سياسة جديدة تقوم على دعم جماعات الإسلام السياسي وتحديداً حركات "الإخوان المسلمين" والسعي إلى إيصالها للسلطة، وربط السلطات الجديدة في هذه الدول بالسياسة الإقليمية التركية على اعتبار أن تركية قائدة للعالم الإسلامي، وقد أدى هذا الأمر إلى الصدام مع الأنظمة التي عملت أنقرة في السابق على تحسين العلاقات معها بكل الوسائل كما كان الأمر في ليبيا ومصر وسورية(دلي ٢٠١٥ ، ٢١).

إضافة إلى ذلك فقد شكلت التدخلات الخارجية عاملاً إضافيًا في إذكاء الصراعات الإقليمية؛ في منطقة الشرق الأوسط نتيجة دخولها في أزمات أمنية أو تغيرات سياسية منذ اندلاع" ثورات الربيع العربي"، والتي أحدثت كسرًا في منظومة القوى والمحاور في الشرق الأوسط، فقد سقطت أنظمة الحكم في بعض دول المحورين المتصارعين؛ الإيراني والسعودي، بفعل ثورات شعبية كمصر وتونس، وشهد بعضها الآخر حربًا أهلية امتدت لسنوات عديدة كما في سوريا واليمن. وأتاحت الفرصة أحيانا لتصدر جماعة الإخوان المسلمين المشهد في عدد من هذه الدول كمصر حتى يوليو/ تموز ٢٠١٣ م، وتونس، وهو الأمر الذي لقي ترحيبًا وتعاونًا من تركية وقطر؛ لتشكلا بالإضافة إلى جانب جماعة الإخوان محورًا جديدًا منافسًا للمحورين التقليديين.

فقد كان للدولتين ردود أفعال متشابهة على الأحداث الأمنية والسياسية في سوريا ومصر وليبيا واليمن وتونس، وفي هذا السياق أكد الأمير القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني والرئيس التركي رجب طيب أردوغان على أن مواقف بلديهما ثابتة ومتماثلة في القضايا التي تخص المنطقة، وذلك خلال عقد الاجتماع الأول للجنة الاستراتيجية العليا بين البلدين بالدوحة في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٦ م ، حيث تمت مناقشة تطورات الأوضاع في سورية واليمن وليبيا وغيرها(وزارة الخارجية القطرية ٢٠١٦).

ففي الأزمة السورية شهدت مواقف الدولتين تنسيقًا كبيرًا إذ انتهجت كل من تركية وقطر سياسة واحدة في الكثير من الأحيان، وساهمت كل من الدولتين بشكل مشترك في تشكيل المجلس الوطني السوري، الجناح المدني في المعارضة السورية، إلى جانب جناحه العسكري "الجيش السوري الحر"؛ لإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد. وشكلت الأزمة السورية، التي امتدت لسنوات وبمختلف مراحلها، رافعة لتعزيز العلاقات التركية–القطرية في العديد من المستويات، كون البلدين لديهما رؤية متقاربة من أطراف الأزمة السورية، حيث تم تناول الملف السوري في كل لقاءات اللجنة الاستراتيجية العليا، وفي غيرها من اللقاءات الثنائية في المستويات المختلفة بين تركية وقطر، وجرى تفعيل العمل الدبلوماسي المشترك في المحافل الدولية المختلفة، ومنها مسار جنيف الساعي لإيجاد مخرج للأزمة، وزيادة وتيرة التنسيق الأمني والاستخباري عالي المستوى بين الأجهزة المختصة التركية ونظيرتها القطرية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون العسكري، وزيادة الثقة في قدرات المعدات والأسلحة تركية الصنع ونجاعتها، وبشكل خاص تلك التي استخدمت في سوريا، مثل الطائرات المسيرة المقاتلة.

وفي اليمن الذي شهد كغيره من دول الربيع العربي حراكًا شعبيًا واسعًا، وثورة ضد الرئيس علي عبدالله صالح ونظام حكمه، فقد تطابق الموقفان التركي والقطري من الثورة في اليمن، كما في دول الربيع العربي الأخرى، ودعمتا "التحول الديمقراطي" في البلاد المتمثل بالمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني. ودعمت تركية الحكومة اليمنية وفق قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ ، والمبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني. وقد نددت كل من الدوحة وأنقرة بسيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء، وأكدتا على دعم الرئيس هادي، وعلى دعمهما لعاصفة الحزم التي شنّها تحالف الدول العربية بقيادة السعودية، ففي الوقت الذي شاركت فيه قطر في العمليات العسكرية ضد الحوثيين، أعلنت تركية موقفها الداعم للحملة والمؤيد لها(قناة تي ار تي العربية ٢٠١٥).

غير أن تصاعد الخلافات الداخلية في البيت الخليجي، ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة مع حصار قطر في يوليو/ تموز ٢٠١٧ م، ألقى بظلاله على التحالف، حيث أخرجت القوات القطرية منه. وفي الملف الليبي سعت كل من تركية وقطر بعد سقوط نظام الزعيم معمر القذافي إلى تحقيق مصالحهما في ليبيا، وسارعتا لدعم حكومة السراج في المستويات المختلفة السياسية والعسكرية والأمنية؛ ضد اللواء خليفة حفتر المدعوم من مصر والسعودية والامارات ، و هكذا تقاطعت قطر مع تركية في الكثير من المصالح المشتركة في ليبيا؛ كون ليبيا ساحة صراع إقليمي ودولي لمواجهة خصومها، إلى جانب أن ليبيا بلد غني بالثروات الطبيعية والطاقة، ويمكن الاستثمار فيه بصورة كبيرة عبر حكومة السراج (حسن ٢٠٢٠، ١٠٣).

في ذات السياق جاء التعاون القطري – التركي مع تونس بعد الثورة، فقد ساندت قطر وتركية الثورة التونسية، والعملية الديمقراطية في تونس، وقدمتا لها الدعم المادي واللوجستي، كما ساهمت قناة الجزيرة القطرية بدور بارز في تغطية الأحداث في تونس ، وقد رحبت كلا الدولتين بفوز حركة النهضة في الانتخابات العامة، ووصولها إلى سدة الحكم؛ وقد شكلت علاقة الدوحة وأنقرة المتقدمة بالنهضة، وبزعماء تونسيين، مثل المنصف المرزوقي رافعة للعلاقات التركية– القطرية مع تونس ، لاسيما في السنوات الأولى بعد الثورة (صلاح ٢٠١٨ ، ٦).

وبالنسبة لمصر فقد وجدت كل من تركية وقطر في تنحي الرئيس محمد حسني مبارك وتولي المجلس العسكري لدفة الحكم في البلاد فرصة لمد جسور التعاون، وتحسين العلاقة مع مصر في ظل تراجع دور النخبة السياسة التقليدية، كما وجد فيها المجلس العسكري فرصة لتحسين الظروف الاقتصادية المتردية في البلاد. ومع وصول الإخوان إلى سدة الحكم في مصر بعد انتخاب الرئيس محمد مرسي، وتحقيق أغلبية برلمانية؛ تعززت العلاقة مع تركية، خصوصًا مع فتور عدد من الدول العربية الكبيرة عن التعاون مع النظام الجديد في مصر، كالسعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقد جاءت زيارة مرسي إلى أنقرة في ١٢ أغسطس/ آب ٢٠١٢ م؛ لتعزيز العلاقات مع تركية المتحمسة لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين. غير أن ما جرى في ٣٠ يوليو/ تموز ٢٠١٣ م بدد كل شيء، حيث تبنت تركية موقفًا متشددًا من عزل الرئيس محمد مرسي، وعدَّته انقلابًا عسكريًّا على أول رئيس مدني منتخب في مصر، وزادت حدة الرفض بعد فض اعتصام ميدان رابعة العدوية بالقوة، وتم خفض التمثيل الدبلوماسي إلى قائم بالأعمال بعد اعتبار السفير التركي شخصًا غير مرغوب فيه، وتراجعت العلاقة بين البلدين لأدنى مستوياتها .على كل الأصعدة.

ولم يختلف الموقف القطري عن الموقف التركي من التطورات السياسية في مصر عبر مراحلها المختلفة، وعمد الجانبان للتنسيق والعمل المشترك في بعض مراحلها؛ كما عارضت قطر بشدة

إزاحة الرئيس محمد مرسي عن الحكم، ووصف الاعلام القطري تلك الإزاحة بالانقلاب العسكري، ودانت قمع الاحتجاجات، وفض الاعتصامات بالقوة، وطالبت بالإفراج عن مرسي، في الوقت الذي بدا فيه موقف الإمارات والسعودية مخالفًا تمامًا، إذ دعمتا وزير الدفاع المصري، عبد الفتاح السيسي (بشارة ٢٠١٦، ٥٥٥).

غير أن الانتكاسة التي منيت بها ثورات الربيع العربي مع إسقاط حكم الرئيس محمد مرسي في مصر عام ٢٠١٣ م، وانسحاب حزب النهضة من الحكم في تونس، وتأجيج الصراعات المسلحة في ليبيا، أضعفت المحور التركي–القطري لصالح المحور السعودي–الإماراتي الذي نجح في إحباط مكتسبات الثورات عبر دعم الأطراف المعادية لها، كما جرى في مصر من دعم لوزير الدفاع عبد الفتاح السيسي؛ للإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، وتقديم الدعم للواء المتقاعد خليفة حفتر في ليبيا؛ لإسقاط الحكومة الشرعية في البلاد، وتقويض حكم حزب النهضة في تونس بالتحالف مع الدولة العميقة هناك. وبالمحصلة فقدى أثرت هذه البيئة الإقليمية على العلاقات التركية–القطرية بصورة كبيرة؛ وساعدت على تحولها من علاقة صداقة وتقارب في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى علاقة شراكة استراتيجية في العقد التالي حيث تشابهت مواقفهما من مكونات القضايا الإقليمية المختلفة.

ثالثاً : محاولة الانقلاب العسكري في تركية :

في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦ م، حاولت مجموعات من الجيش التركي تنفيذ انقلاب على الحكومة التركية المنتخبة، وقامت بالاستيلاء على مقر الإذاعة والتليفزيون الرسمي، و البرلمان التركي، وقطع الطرق، وإغلاق الميادين، والسعي إلى اعتقال رئيس الجمهورية، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل بعد اكتشاف أمر الانقلاب مبكرًا، وتلبية الجماهير لدعوة الرئيس بالخروج إلى الميادين، وصد الانقلاب بمساعدة الشرطة وجهاز المخابرات(محمد ٢٠٢٢، ٨).

وقد بادرت قطر منذ اللحظة الأولى لوصول أنباء عن محاولة انقلابية في تركية لإعلان وقوفها إلى جانب الحكومة التركية، ورفض أي محاولة لتغيير الحكم في البلاد بالقوة، وأعربت عن استنكارها وإدانتها الشديدين لمحاولة الانقلاب العسكري والخروج على القانون وانتهاك الشرعية الدستورية في الجمهورية التركية (وزارة الخارجية القطرية ٢٠١٦).

وفي هذا السياق كان أمير قطر من أوائل القادة الأجانب الذين اتصلوا بالرئيس أردوغان وأكدوا رفض أية محاولة لزعزعة الاستقرار في تركية(الشرقاوي ٢٠١٩، ٤).

وقد اكتسبت العلاقات التركية– القطرية زخماً كبيرًا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة هذه ، حيث أظهرت خلالها قطر دعمًا قويًّا لحليفها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

رابعاً: الأزمة الخليجية " حصار قطر" :

تعد الأزمة الخليجية التي بدأت في٢٠١٧ بين قطر من جهة و دول الخليج من جهة (السعودية – الإمارات –البحرين) و معهم مصر من جهة أخرى واحدة من أكثر التحديات التي واجهت دول مجلس الخليج العربي من جهة والعلاقات التركية القطرية من جهة أخرى ، حيث كان للأزمة أبعادها الإقليمية من جهة تشكيل محاور غير تقليدية في المنطقة(شفيق ٢٠١٢، ٢٤٢).

وحول أسباب هذه الأزمة ، طرحت وجهتي نظر فمن وجهة نظر دولة قطر فإن الأزمة حدثت بسبب الدور المحوري و الاستراتيجي الذي تقوم به دولة قطر، وبسبب سياستها الخارجية التي أعطتها وزناً إقليمياً ودولياً كبيراً، ولذلك لجأت دول المقاطعة لفرض سياستها بالمقاطعة من أجل إخضاعها. أما وجهة نظر دول الخليج العربي فترى أن قطر تعمل على تمويل الإرهاب وتدعم وتمول تنظيم "الإخوان المسلمين "، كما أنها تعمل على زعزعة استقرار مجلس التعاون وأنها تسببت في زعزعة الأمن الجماعي في منطقة الخليج عبر توظيفها لعدد من التحديات منها إثارة العنف السياسي وتزايد من حدة التوترات الطائفية، وتعميق الخلافات مع دول مجلس التعاون(عبدالله ٢٠٢٠، ٥٩).

وبعد إعلان حصار قطر أدركت أنقرة أن دول الحصار تسعى إلى إخضاع قطر، أو إضعافها على الأقل، الأمر الذي سيفقدها حليفًا استراتيجيا في المنطقة، وسيضعف من دورها لصالح المحور السعودي المنافس لها، لذا بادرت تركية منذ اللحظة الأولى لبدء الحصار إلى دعم قطر على ثلاثة مستويات: سياسي، واقتصادي، وعسكري. على الصعيد السياسي أعلنت الوقوف إلى جانب قطر، ورفض الحصار المفروض عليها، ودعمها دبلوماسيًا، وعلى المستوى الاقتصادي بادرت تركية إلى إرسال المواد الغذائية والمستلزمات الضرورية على عجل عبر الطائرات إلى قطر، حيث أنشأت جسرًا جويًّا، حيث أرسلت خلال الأيام الخمسة عشر الأولى ١٠٥ طائرة بمعدل ٧ طائرات يوميًّا، إلى جانب السفن البحرية، وسيارات الشحن البرية عبر إيران لمنع انهيار البلاد ودعم صمودها في وجه الحصار (باكير ٢٠١٨، ٧٠).

أما عسكريًّا؛ فدعا الرئيس أردوغان البرلمان إلى الانعقاد فورًا، وتمت المصادقة على الاتفاقية العسكرية بين البلدين، وبدأت تركية على الفور بإرسال دفعات من قواتها المسلحة إلى القاعدة العسكرية في قطر، على الرغم من أن أعدادها لم تكن كبيرة، بضع مئات، إلا أن دول الحصار أصابتها الصدمة من رد فعل تركية، وأربكت حساباتها بفقدانها للبعد العسكري في الضغط على قطر لأنه أصبح معقداً وباهظ الثمن على جميع الأطراف(روش ٢٠١٨، ١٦٩) .

وفي النتيجة أظهرت الأزمة الخليجية متانة العلاقات التركية–القطرية مع الإعلان عن حصار قطر من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، وساهمت في تطورها على المستويات المختلفة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية وفي شتى المجالات(قبلان ٢٠١٧، ٤٣).

خامساً : دور تركيا في التحضير لمونديال قطر لكاس العالم ٢٠٢٢:

كثفت تركية وقطر تعاونهما لتأمين بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، ففي أكتوبر ٢٠١٩، وقَّعت أنقرة والدوحة اتفاقية للتعاون بشأن التدابير الأمنية الخاصة بالمونديال، تحت اسم "خطاب النوايا بشأن التعاون في تنفيذ الفعاليات الكبرى". وبموجب الاتفاقية يتعاون الطرفان في تدابير مكافحة الجريمة ومكافحة الإرهاب والمشاركة في البعثات الميدانية ذات الصلة باستضافة الفعاليات الضخمة، كما يتبادلان الزيارات الاستكشافية والاجتماعات الثنائية والخبرات على المستويات المهنية والتقنية والقيادية. ويتمثل التعاون الكبير بين أنقرة والدوحة في تنظيم المونديال بالمساهمة التركية الرامية لتأمين مباريات كأس العالم والمنشآت المرتبطة به. وفي هذا السياق أعلن وزير الداخلية التركي في ٩ ديسمبر ٢٠٢١، أن أنقرة سترسل ٣ آلاف شرطي إلى قطر للمشاركة في تأمين المونديال، وألمح إلى إمكانية زيادة العدد في ظل مشاورات متواصلة مع الدوحة(يوسف ٢٠٢٢).

وفي ديسمبر ٢٠٢١، قال السفير التركي لدى الدوحة إن الرئيس رجب طيب أردوغان "أعطى أوامره بتنفيذ كل ما تطلبه قطر لضمان نجاح تنظيم كأس العالم حيث ستساهم لوجستياً وأمنياً في دعم شقيقتها لإنجاح البطولة، لن تبخل بأي جهد أو إمكانات تحتاجها دولة قطر. وهو ما أكدته عبر تفعيل اتفاقية درع كأس العالم التي تمثل ركيزة أساسية لتأمين المرافق الحيوية للبطولة داخل قطر"(كوكصو ٢٠٢٢) .

وفعلاً أرسلت تركيا ٢,٢٤٢ عنصراً إلى قطر للمساهمة في تأمين المونديال، بينهم ٢٠ مستشاراً ومنسقاً عاماً وألفي فرد من قوات مكافحة الشغب، و٧٠ خبيراً في تفكيك المتفجرات و٢٠ مترجما، بالإضافة إلى كوادر طبية. وقد بدأت مهام القوات التركية في قطر قبل انطلاق المونديال واستمرت حتى انتهائه على مدى ٣ أشهر(وكالة الأناضول ٢٠٢٢).

المبحث الثالث : مستقبل العلاقات التركية – القطرية في ظل المتغيرات المحلية والخارجية

أولاً : الاستقرار الداخلي في كلا الدولتين :

يعد استمرار استقرار الظروف الداخلية في تركية وقطر مؤشر مهم لتوطيد الشراكة بين البلدين؛ ففي تركية لا يزال حزب العدالة والتنمية التركي قادرًا على الاستمرار في الحكم مع فوزه في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أيار عام ٢٠٢٣، حيث انتهت المعركة الانتخابية التي وصفت بأنها الأصعب منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركية عام ٢٠٠٢، بفوز رجب طيب أردوغان بولاية رئاسية جديدة (الجزيرة نت ٢٠٢٣).

وتساعد نتائج الانتخابات التركية –سواء على صعيد البرلمان أو الرئاسة– على تخفيف ضغوط السياسة الداخلية على سياسة أردوغان الخارجية، مما يمنحه مساحة أوسع للمناورة في العلاقات مع دول المنطقة وحتى مع أوروبا والولايات المتحدة. ، لا سيما بعد أن اعتمدت السياسة الخارجية التركية في الآونة الأخيرة على مقاربة جديدة للبيئة الدولية الإقليمية، تضمن جملة من العوامل والأهداف التي ما زالت قائمة ، وقامت المقاربة التركية الجديدة على تحسين العلاقات مع دول الخليج العربي وتقديم العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية، سعياً لتخفيف الضغط الخارجي على تركية واستعادة الأسواق العربية. والخلاصة أن أردوغان –مع تحقيقه فوزاً مريحاً– سيعمل على مواصلة مقاربته الحالية للسياسة الخارجية في ظل بيئة داخلية أكثر هدوءً، وبيئة خارجية قد تحمل تحولات كبيرة أي وقت(عقرباوي ٢٠٢٣) .

من جانب آخر، تشير معظم المعطيات الداخلية في قطر إلى استقرار الحكم للأمير تميم، حيث استلم السلطة من والده بسلاسة وبدون معيقات على صعيد الأسرة الحاكمة أو الشعب القطري، كما يملك الأمير الشاب ووالده شبكة علاقات خارجية واسعة تدعم فرص استمراره في الحكم، إلى جانب تراجع الضغوط التي تسبب بها حصار قطر.

ثانياً : أثر مسارات المصالحة بين دول الاقليم على مستقبل العلاقات التركية– القطرية:

شهدت المنطقة في الفترة الأخيرة سلسلة من المصالحات بين دولها، على رأسها المصالحة الخليجية، والمصالحة التركية مع السعودية ومصر والإمارات، والحوار السعودي الإيراني، والمصالحة القطرية المصرية. وشكلت هذه المصالحات دافعاً لتحقيق مزيد من التهدئة في المنطقة، وداعماً لزيادة الحوار بين القوى الإقليمية. وقد جاءت الجولة الخليجية لتركية في سياق التوافق العام الجاري في المنطقة، وهو ما كان له أثر في طبيعة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المتفق عليها(مركز الفكر الاستراتيجي ٢٠٢٣).

وفي هذا السياق شكَّلت زيارة الرئيس التركي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في فبراير/شباط ٢٠٢٢، ذروة مسار التهدئة والحوار بين تركية ودول خليجية، كجزء من مسار التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه قوى إقليمية كانت على خصومة معها استمرت لسنوات. وقد حرص الرئيس

أردوغان على التأكيد أن هذه الزيارة، التي وُقِّعت خلالها عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين الجانبين، تمثل مقدمة لمرحلة جديدة ومختلفة في علاقات البلدين وكذلك في علاقات بلاده مع دول الخليج. وتتبع خصوصية الزيارة من كون البلدين مثَّلا طرفَي النقيض في حالة الاستقطاب الإقليمي لسنوات عديدة، وكانت الخصومة بينهما هي الأشد في المنطقة، حيث تبادلا اتهامات تتعلق بقضايا الأمن القومي(الحاج ٢٠٢٢، ٣).

وسوف تساهم هذه المصالحات في تعزيز العلاقات القطرية التركية واستمرار التعاون والتنسيق المشترك بين الدولتين ، والذي حافظ على زخمه طوال الفترة الماضية على الرغم من كل التقلبات والأزمات التي شهدتها الساحة السياسية للمنطقة، وقد جاءت زيارة أردوغان الأخيرة ٢٠٢٣/٧/١٨إلى قطر بعد اتمام المصالحات مع بقية دول الخليج العربية، لتؤكد استمرار الرغبة في تعميق التعاون الثنائي والتعاون المشترك بينهما بما يكسب الطرفين وزناً فاعلاً على الساحة الإقليمية والدولية، وهو ما تمثل في البيان المشترك للبلدين لمرور ٥٠ عاماً على العلاقات الدبلوماسية المشتركة بينهما.

ثالثاً : أثر العامل الأمريكي على مستقبل العلاقات التركية– القطرية :

بعد أن كانت السياسة الخارجية الأمريكية قائمة على مدار سبعين عامًا على أهمية قيادة الولايات المتحدة لحلفائها نحو حلول مشتركة للقضايا العالمية المشتركة، شكلت سياسات ومواقف إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" قطيعة مع انخراط الولايات المتحدة في النظام الدولي الذي قامت الولايات المتحدة بإرساء قواعده القائمة على حرية التجارة ونشر الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية. ومن ثم أدت سياسات ترامب الأحادية والحمائية إلى ضرب قواعد الليبرالية المؤسسية الدولية، وتراجع الدور الأمريكي في قيادة النظام الدولي، والتي انعكست بالسلب على الشرعية الدولية وعلى صورة الولايات المتحدة، وترسخ الانطباع لدى المجتمع الدولي بأن الولايات المتحدة أصبحت دولة لا يمكن الاعتماد عليها في تولي مسؤوليات قيادة النظام الدولي، كما شككت مواقف ترامب في مدى التزام الولايات المتحدة تجاه حلفائها.

هذا التراجع في الدور العالمي الأمريكي عزز شكوك دول مجلس التعاون الخليجي حول بقاء الولايات المتحدة كضامن للأمن الاقليمي والاستقرار الاقليمي، وتزامنت هذه الشكوك مع سلسلة من الاجراءات والخيارات السياسية للولايات المتحدة بداية من الملف السوري إلى صعود الإسلام السياسي إلى الاتفاق النووي الإيراني و انتهاءً بالتواجد الروسي في المنطقة(محمد ٢٠٢٢، ٩).

ويشكل تراجع الالتزام الأمريكي بالأمن الخليجي محركاً أساسياً للتوجه الخليجي نحو تنويع الشراكات الخارجية، وهذا ما شجع تركية على تقديم نفسها شريكاً جديداً للدول الخليجية يمكن الاعتماد عليه،

ولا سيما أن تركية قوة فاعلة إقليمياً ودولياً، وتملك قدرات دفاعية عسكرية ذاع صيتها في الفترة الأخيرة، لا سيما في الحرب الروسية الأوكرانية، ومن ثَم تحاول تركية الاستفادة من هذه الميزة في جذب الاهتمام الخليجي للاستثمار فيها، وبالمثل فإن ضعف ثقة قطر في الولايات المتحدة الأمريكية بعد موقفها من الأزمة الخليجية ودعمها حصار قطر ،سوف يعزز من تحالف قطر مع تركية مستقبلاً.

و على الرغم من أن توتر علاقات واشنطن مع تركية والخليج لعب دوراً في إعادة تشكيل العلاقات التركية الخليجية، فإن هذه العلاقات تبعث على الارتياح في واشنطن ما دام أنها تُساعد الولايات المتحدة في مواصلة تخفيف ارتباطها مع المنطقة ودفع حلفائها إلى إدارة شؤونهم باعتماد أقل عليها. وسيكون المستفيد الأكبر من الشراكة التركية الخليجية الجديدة هو استقرار منطقة الخليج على وجه الخصوص، لا سيما بعد أن أظهر دعم تركية لقطر في الأزمة الخليجية عام ٢٠١٧ والجهود الكبيرة التي بذلتها بعد ذلك لإنهاء هذه الأزمة وإعادة توحيد البيت الخليجي أهمية دورها كصانع استقرار في الخليج، ومع العلاقات القوية التي تبنيها اليوم مع مختلف العواصم الخليجية، فإن دورها سيُصبح أكثر أهمية وتأثيرًا للحفاظ على الاستقرار الخليجي. في هذه اللحظة المهمة من تاريخ الشرق الأوسط سيكون للشراكة التركية الخليجية عموماً دور مؤثر في عملية إعادة تشكيل النظام الإقليمي(علوش ٢٠٢٣).

كما سوف يؤدي تحسن العلاقات التركية – الخليجية إلى نمو العلاقات القطرية–التركية ، فالقيادة التركية تدرك مصلحة قطر في القبول بتطبيع علاقاتها مع جيرانها، وللتذكير، فإن أنقرة سعت إلى الاصلاح بين القيادتين السعودية والقطرية عند بداية الأزمة الخليجية، لكنها و وجهت برد فاتر من الرياض حينها(الشرقاوي ٢٠١٩ ،٥).

الخاتمة :

في اطار المحاور التي تناولتها البحث، وفي ظل مسار تطور العلاقات التركية– القطرية في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان ، والعوامل المؤثرة فيها والتحديات التي واجهتها ، يمكن الوقوف على عدد من الاستنتاجات الآتية :

١- يعود السبب من وراء اتخاذ العلاقات التركية– القطرية هذا الطابع التحالفي إلى المصلحة الوطنية لكل من أنقرة والدوحة في توطيد علاقاتهما البينية ، فمن جهة تركية هي تحتاج إلى شريك إقليمي موثوق يتقاطع معها في رؤيتها للشرق الأوسط وقضاياه؛ بما يدعم توجهات سياستها الخارجية ،وهذا ما وجدته في قطر بالإضافة إلى الامكانات المالية

الكبيرة التي تمتلكها، أما قطر فهي كانت بحاجة إلى حليف اقليمي كبير يتمتع بعناصر القوة ويستطيع حمايتها ودعمها في حال تعرضت للخطر، وهذا ما وجدته في تركية.

٢- شكلت القضية الفلسطينية ، وأحداث " الربيع العربي" في كل من سورية وتونس ومصر واليمن وليبيا ، والمواقف المتطابقة لكلا الدولتين من هذه القضايا رافعة جديدة لتطور العلاقات التركية- القطرية.

٣- شكلت الأزمة الخليجية أو ما عرف بأزمة حصار قطر عام ٢٠١٧ م ، أهم التحديات في مسار العلاقات التركية – القطرية ، حيث وضع هذه التحدي اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة في ٢٠١٤/١٢/١٩ بين تركية وقطر موضع اختبار ، وقد نجحت الدولتان في مواجهة هذا التحدي من خلال مبادرة تركية إلى ارسال قوات عسكرية إلى قطر لحمايتها من أي تهديد خارجي متوقع.

٤- من المرجح أن يستمر تطور العلاقات التركية – القطرية في المستقبل، لاعتبارات عديدة أهمها أن هذه الشراكة الاستراتيجية لها مقومات الاستمرار والنمو، لا سيما بعد نجاح الرئيس أردوغان في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٣م ، بالإضافة إلى حالة التهدئة والمصالحات التي شهدتها المنطقة خلال العاميين الماضيين من جهة ، و سعي حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة إلى تخفيق الاعتماد عليها من جهة أخرى ، في مقابل تعزيز الاعتماد المتبادل على بعضهم البعض ، وفي هذا السياق يأتي تعزيز العلاقات التركية – الخليجية عموماً ، والتركية- القطرية خصوصاً.

المصادر باللغة العربية

١. ال شافي، سالم بن مبارك .٢٠١٥. "قطر وتركية: نموذج فريد للعلاقات الثنائية الإقليمية. *مجلة رؤية. تركية*. أنقرة. مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. العدد٧.

٢.البسوس، هاني .٢٠٢١. *الدبلوماسية الدفاعية القطرية: استراتيجية التحالفات العسكرية* . المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات . الدوحة.

٣.الحاج، سعيد .٢٠١٧.القاعدة العسكرية التركية بقطر.. السياق والدلالات https://www.aljazeera.net/opinion s

٤.الحمد، خالد .٢٠٢٠. الانفتاح التركي الجديد على الشرق الأوسط بين الطموح والمعوقات . برلين . المركز الديمقراطي العربي .

٥.الرحاحلة،احمد.٢٠١٤. الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات" . رسالة ماجستير . الجامعة الشرق الأوسط .

٦.الشيخ عيد، صادق عبد الله .٢٠٢١. *العلاقات التركية– القطرية السياسة الخارجية والأمن الإقليمي ٢٠٠٢–٢٠٢٠* . ط١ . مركز الجزيرة للدراسات.الدوحة.

٧.المولى، عزالدين عبد .٢٠٢٠. *حصار قطر: سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها* . مركز الجزيرة للدراسات . الدوحة.

٨.بايكر، علي .٢٠١٨. *"الدور التركي والإيراني في مسارات الأزمة لإسناد قطر"*. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة.

٩.بشارة، عزمي .٢٠١٦. *ثورة مصر: من الثورة إلى الانقلاب* . المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات .الدوحة.

١٠.بلس، ترك .٢٠٢٣. خبراء: عوامل تساهم في تميز العلاقات التركية–القطرية https://www.turkpress.co/nod e

١١.حسن، شاهر محمد .٢٠٢٠. السياسة الخارجية التركية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي. رسالة دكتوراه. جامعة مؤتة.

١٢.دلي، خورشيد .٢٠١٥. أي مستقبل للعلاقات التركية – العربية في ظل رئاسة أردوغان؟ . *مجلة الوحدة الاسلامية* . العدد١٥٧.

١٣.روش، دافيد دي .٢٠١٨. *"الأمن العسكري في الدول الصغيرة: قطر نموذجًا"*. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة.

١٤.شراب، منذر. ٢٠١٤. السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات العربية ٢٠٠٣–٢٠١٢. رسالة ماجستير . الجامعة الأزهر . غزة.

١٥.شفيق، محمد .٢٠٢٠. أساليب تأطير الأزمات الدبلوماسية في منطقة الخليج: دراسة تحليلية مقارنة في إطار نموذج المحاججة. *المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال*. العدد ٣١ .

١٦.صلاح، مصطفي .٢٠١٨. بين التبعية والتوافق : العلاقات التركية القطرية. المركز العربي للبحوث والدراسات.

١٧.عبد الجليل، طارق.٢٠١٤. رجب *طيب أردوغان: قصة زعيم*. الطبعة الثالثة. الدار العربية للعلوم ناشرون .بيروت.

١٨. عبد الكريم، هاني .٢٠٢١. "أثر الأزمة الخليجية علي العلاقات القطرية مع القوي الإقليمية: تركية– إيران نموذجاً ٢٠١٧–٢٠٢٠". رسالة ماجستير. جامعة آل البيت .

١٩.عبدالله، خليفة بن .٢٠٢٠. أثر الأزمة الخليجية علي العلاقات القطرية مع القوي الإقليمية : تركية وإيران نموذج. رسالة ماجستير. جامعة آل البيت.

٢٠.عثمان ،عبد البديع .٢٠١٦. أوغلو يحاضر في جامعة قطر حول "التعاون التركي القطري التحديات الإقليمية آفاق أوسع " http://65.108.61.0/article /

٢١.قبلان، مروان .٢٠١٧. سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا . *مجلة سياسات عربية*. المجلد ٥. العدد ٢٨ .

٢٢.كوكصو، مصطفى .٢٠٢٢. العلاقات التركية القطرية.. خيار استراتيجي وشراكة مستدامة . مركز الجزيرة للدراسات .الدوحة.

٢٣. محمود،محمد.٢٠١٨. العلاقات الاقتصادية التركية القطرية. مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة.

٢٤.موقع قناة تي آر تي العربية ٢٠١٥. "العلاقات التركية السعودية: مرحلة متميزة وعهد جديد للعلاقات المتينة بين الدولتين" https://www.trtarabi.com /

٢٥.وزارة الخارجية القطرية.٢٠١٦. "سمو الأمير والرئيس التركي يترأسان الاجتماع الثاني للجنة الاستراتيجية العليا بين البلدين https://www.mofa.gov.qa /

٢٦.وكالة الأناضول.٢٠٢٠. " تركية وقطر.. ٢٦ قمة في فترة قياسية تعكس عمق العلاقات" . على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar /

٢٧.يوسف، أحمد .٢٠٢٢. تركية وقطر.. ٣١ قمة و٨٠ اتفاقية في ٨ أعوام . الرابط: https://www.aa.com.tr/a r

المصادر باللغة الانكليزية

1. Abdel Jalil, Tariq. 2014. Recep Tayyip Erdogan: The Story of a Leader. Third edition. Arab House of Science Publishers, Beirut.

2 .Al-Rahahla, Ahmed. 2014. The new Turkish role in the Middle East region "opportunities and challenges". Master Thesis . Middle East University.

3. Deli, Khurshid. 2015. What future does Turkish-Arab relations have under Erdogan's presidency . Islamic Unity Magazine. Issue 157.

4. Youssef, Ahmed. 2022. Turkey and Qatar... 31 summits and 80 agreements in 8 years. Link: https://www.aa.com.tr/ar

5. Abdel Karim, Hani. 2021. "The impact of the Gulf crisis on Qatar's relations with regional powers: Turkey-Iran as a model 2017-2020." Master Thesis. Al-Bayt University.

6.Al-Hamad, Khaled. 2020. The new Turkish openness to the Middle East: between ambition and obstacles. Berlin. Arab Democratic Center.

7 .Al-Shafi, Salem bin Mubarak. 2015. "Qatar and Turkey: A Unique Model for Regional Bilateral Relations." Roya Magazine. Turkish. Ankara. STA Center for Political, Economic and Social Studies. Issue 7.

8. Plus, Turk. 2023. Experts: Factors that contribute to the excellence of Turkish-Qatari relations https://www.turkpress.co/node

9. Roche, David D. 2018. "Military security in small countries: Qatar as a model." Al Jazeera Center for Studies. Doha.

10 .Abdullah, Khalifa bin. 2020. The impact of the Gulf crisis on Qatari relations with regional powers: Turkey and Iran as an example. Master Thesis. Al-Bayt University.

11. Al-Hajj, Saeed. 2017. The Turkish military base in Qatar.. Context and implications. https://www.aljazeera.net/opinion s 4. Othman, Abdel Badie. 2016. 12.Davutoglu lectures at Qatar University on "Turkish-Qatari cooperation, regional challenges, broader horizons" http://65.108.61.0/article /

13. Shafiq, Muhammad. 2020. Methods of framing diplomatic crises in the Gulf region: a comparative analytical study within the framework of the argumentation model. Arab Journal for Media and Communication Research. Issue 31.

14. Sheikh Eid, Sadiq Abdullah. 2021. Turkish-Qatari relations Foreign policy and regional security 2002-2020. 1st edition. Al Jazeera Center for Studies, Doha.

15. Al-Mawla, Ezzedine Abdel. 2020. The blockade of Qatar: contexts of the Gulf crisis and its repercussions. Al Jazeera Center for Studies. Doha.
16. Hassan, Shaher Muhammad. 2020. Turkish foreign policy towards the Gulf Cooperation Council countries. Ph.D. Mutah University.
17.Qablan, Marwan. 2017. Qatar's foreign policy: elites versus geography. Arab politics magazine. Volume 5. Issue 28.
18. Bishara, Azmi. 2016. Egypt's revolution: from revolution to coup. Arab Center for Research and Policy Studies, Doha.
19. TRT Arabic channel website 2015. "Turkish-Saudi relations: a distinguished stage and a new era for strong relations between the two countries" https://www.trtarabi.com /
20. Anatolia Agency.2020. "Turkey and Qatar... 26 summits in a record period that reflect the depth of relations." At the link: https://www.aa.com.tr/ar /
21. Baker, Ali. 2018. "The Turkish and Iranian role in the paths of the crisis to support Qatar." Al Jazeera Center for Studies. Doha.
22 .Koksu, Mustafa. 2022. Turkish-Qatari relations: a strategic choice and a sustainable partnership. Al Jazeera Center for Studies, Doha.
23. Qatari Ministry of Foreign Affairs. 2016. "His Highness the Amir and the Turkish President chair the second meeting of the Supreme Strategic Committee between the two countries https://www.mofa.gov.qa/
24 .Salah, Mustafa. 2018. Between dependency and compatibility: Turkish-Qatari relations. Arab Center for Research and Studies.
25 .Syrup, Munther. 2014. Qatari foreign policy in light of the Arab transformations 2003-2012. Master Thesis . Al-Azhar University. Gaza.
26.Mahmoud, Muhammad. 2018. Turkish-Qatari economic relations. Al Jazeera Center for Studies. Doha.